اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها

للمهندس الزراعي حسن محمد سالم

تعتبر اللحوم بأنواعها المختلفه ومنتجاتها من الأغذية الأساسية التى تلعب دورا هاما فى حياة الإنسان إذ تمد الجسم بكميات وافرة من البروتينات والدهون وبعض العناصر الأخرى الضرورية لنموه وقوته .

ويقاس ارتفاع مستوى المعيشة بمقدار ما يستهلكه الفرد من اللحوم سنوياً .

ومع أننا بلد زراعى ويجب أن يكفى إنتاجنا للاستهلاك المحلى على الأقل ، ولكن الملاحظ أن إنتاجنا من المواد الغذائية وخاصة اللحوم ومنتجاتها لا يكفى أن يحصل الفرد على مستوى لائق من الغذاء .

لذلك يهم وزارة التموين — وهى المسئولة عن سد حاجة البلاد من المواد الغذائية — أن تعمل على تقدير حاجيات الاستهلاك من السلع المختلفة ومقدار ما يستهلكه الفرد منها ومقابلة ذلك بمقدار ماتنتجه البلاد حتى يمكن تقدير النقص والعمل على تكملته .

فعمل وزارة التموين لا يشمل الحصول على السلع الضرورية فحسب وتنظيم توزيعها ورقابتها بل أيضا يجب أن يشمل :

أولا : حث الجهات المشرفة على الإنتاج للعمل على زيادته ، بحيث يكفى حاجة الاستهلاك وذلك يتطلب جهدا كبيرا لرفع مستوى الإنتاج الزراعى والحيوانى فى كل من القطاعين الرأسى والأفقى .

ثانياً : وإلى أن يتوفر ذلك يجب تدبير النقص فى حاجيات البلاد عن طريق الاستيراد ، وما يتبع ذلك من توفير العملات الأجنبية .

ثالثاً : العمل على خزن ما يكفى حاجة البلاد من هذه السلع المستوردة وما يستتبع ذلك من توفير المخازن الصالحة والثلاجات والمحاجر البيطرية .

رابعاً : العمل على تنظيم الاستهلاك وعدالة التوزيع .

■ المهندس الزراعى حسن محمد سالم : مراقب عام أبحاث المواد الغذائية بوزارة التموين .

ولما كانت تربية الماشية فى البلاد غير منتظمة يقوم بها الأفراد والهيئات اجتهاداً دون رقابة فنية سواء من الناحية الصحية أو الغذائية ، كما أن التربية غير معروفة إلا فى العجول البترية فقط وفى عدد محدود ، لما يدعيه المربون من كثرة التكاليف وارتفاع أسعار الأعلاف ارتفاعا لا تجزى معه التسعيرة الجبرية سواء أكانت للمواشى الحية أم للحومها بعد ذبحها ، بينما العجول البتلو تذبح قبل مرور أربعين يوما حتى لا تستنفذ لبن الأم — وهذا فى نظر الفلاحين مورد رزق دائم لكثرته وارتفاع سعره — بينما الجاموس والبقر الكبير يسمح بذبحه بعد سن خمس سنوات وهى فترة قصيرة فى عمر الماشية المولودة ، وإذا ما استمر الحال كذلك مع عدم أحكام الرقابة على ذبح الأناث الصغيرة خفية ، لكانت العاقبة وخيمة ، وهدد ذلك بفناء الثروة الحيوانية للبلاد . أما الأغنام فلا نظام لتربيتها وهى متروكة فى أيدى الفلاحين والرعاة تربى كحيوانات كاسحة على بواقى المحاصيل الزراعية أو الحشائش الصحراوية دون رقابة فنية ومثلها الجمال .

أما الدواجن فحالها أفضل قليلا ، لأن بعض الهيئات تقوم بإنتاج أعداد كبيرة منها مع تحسين أصنافها بالهجين لإنتاج أنواع اللحم ومثلها للبيض ، وهذا يبشر بزيادة وجودة فيها . وبذلك يمكن القول أنه لم يطرأ على الثروة الحيوانية بالبلاد أى زيادة خلال السنوات العشرة الأخيرة ولا تزال الماشية والأغنام المصرية كما هى بأعدادها كما يتضح من الجدول التالى :

السنة	أبقار	جاموس	جمال	أغنام	ماعز	خنازير
١٩٤٥	١٢٦٥١٨٥	١٠٦٤١١٨	١٦١٧٩٩	١٣٨٥٠٤٥	٧٣١٦٤٢	٤٠٣٤٧
١٩٤٧	١٣٢١٠٥٢	١٢٤٠١٩٦	١٩٦٧٢١	١٨٧٥٣٣٨	١٤٧٥٨٣١	٥٠٣٤٣
١٩٥٢	١٣٥٥٨٠٥	١٢١١٨٢٢	١٦٤٩٠٨	١٢٥٣٥٣٤	٧٠٣٣١٧	٢٦٦١٨
١٩٥٤	١٣٤٤١٧٨	١٢٦٢٠٢٢	١٦١٣٤٦	١٢١٦٣٤٤	٧٣٤٩٢٢	١٨٥٧٣
١٩٥٥	١٣٦٢١٠٨	١٣٢٣٠٢٠	١٦٢٤٤٦	١٢٣٧٤٤٢	٧٤٣٥٥٢	١٨٧٤٥
١٩٥٨	١٣٨٩٩٥٤	١٣٩٥٠٩١	١٥٧٤٩١	١٢٥٨٨٤٩	٧٢٢٨٧٧	١٦٩٠٣

فما من جهة حكومية تشرف على التربية والإنتاج عملت على هذه الزيادة ، وأن البلاد تستهلك جميع المواليد بخلاف المستورد ، وأنه كلما قل الاستيراد يزيد الاستهلاك من المواشي الكبيرة ، وخصوصاً وأن عدد السكان يتزايد فى البلاد سنة بعد أخرى بمقدار حوالى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة سنوياً . مع ارتفاع مستوى معيشة الفرد نتيجة لزيادة دخله، خاصة بعد مشروعات التصنيع وارتفاع أجور العمال وتحديد إيجار الأراضى وزيادة دخل الفلاح وما يتبع ذلك من زيادة استهلاك الفرد من الأغذية الحيوانية وأهمها اللحوم ومنتجاتها .

وإذا ما قدرنا الاستهلاك العام فى البلاد من اللحوم بما يذبح فى المجازر العمومية مضافا إليه على الأقل ٦٠ ٪ مذبوح خارجها لكان الاستهلاك فى السنوات الخمس الماضية كالآتى :

السنة	المذبوح بالسلخانات	المذبوح خارج السلخانات	الاستهلاك الكلى بالكيلو جرام
١٩٥٤	٩٧٤٥٦٥٠٠	٥٨٤٧٣٩٠٠	١٥٥٩٣٠٤٠٠
١٩٥٥	١٠٣٧٢٢٤٩٩	٦٢٢٣٣٤٩٩	١٦٥٩٥٥٩٩٨
١٩٥٦	١٠٣٤١٣٦٥٧	٦٢٠٤٨١٩٤	١٦٥٤٦١٨٥١
١٩٥٧	١٠٤٠٩٢٣٠٦	٦٢٤٥٥٣٨٣	١٦٦٥٤٧٦٨٩
١٩٥٨	٩٩٠٦٩٩٠٥	٥٩٤٤١٩٤٣	١٥٨٥١١٨٤٨
١٩٥٩	٩٨١٨٦٠٤٠	٥٨٩١١٦٢٤	١٥٧٠٩٧٦٦٤

من ذلك يتضح أن متوسط استهلاك البلاد من اللحوم فى السنة حوالى ١٥٨,٥ ألف طن ، يضاف إليها ٨,٥ طن لحوم مذبوحة مستوردة مثلجة ،فتكون جملة الاستهلاك ١٦٧ ألف طن من اللحوم ، منها ٣٣,٥ لحوم مواشى مستوردة ، ١٣٤,٥ طن لحوم مواشى محلية .

أى أن هناك زيادة سنوية فى الاستهلاك ، مع أن مستوى استهلاك الفرد من اللحوم فى الإقليم المصرى مازال منخفضاً جداً بالنسبة لكثير من الدول، ولا يزال أمامه

مدى واسعاً للزيادة مسايرة للظروف الاجتماعية الجديدة وتمشياً مع التطور والرقى. وليس أدل على ذلك من المقارنة الآتية فى احتياجات الفرد مأخوذة من جداول منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة :

الاقليم المصرى	بريطانيا	الدانمرك	الولايات المتحدة
١٠	٥٠	٦٥	٧٤ كجم فى السنة

من كل هذا يتضح قلة العرض وزيادة الطلب، وعدم زيادة الانتاج المحلى من المواشى زيادة مضطردة مع عدد السكان ، مما جعل وزارة التموين تتمسك بالتسعيرة الجبرية للمواشى الحية وللحومها المذبوحة .

ولما كانت مشكلة اللحوم كما رأينا تزداد تعقيداً سنة بعد أخرى ، لذلك يجب إعداد سياسة طويلة المدى كفيلة بتوفير اللحوم المحلية بعد فترة محدودة من الزمن ، مع تدبير حل سريع لعلاج الموقف الحالى ، بتوفير أكبر كمية من اللحوم حالياً فى الأسواق المحلية تفى حاجة الاستهلاك .

السياسة الطويلة المدى : وتكون فى اتجاهين :

١ — الأفقى : بالتوسع فى إصلاح الاراضى وزيادة حمولتها من الحيوان الزراعى ، مع استصلاح مساحة كبيرة من الاراضى الصحراوية ونشر زراعة المراعى بها .

٢ — الرأسى : وذلك بتحسين السلالات المحلية باستخدام طلائق أجنبية ممتازة مع استخدام التلقيح الصناعى على أوسع نطاق حتى نوفر قيمة استيراد عدد كبير من الطلائق .

وإعفاء الحيوان من العمل الزراعى بقدر الإمكان مع تكوين جمعيات تعاونية متخصصة فى التربية — ولكن نرجو ألا تكون على غرار النظام الحالى الذى استشرى فيه الفساد وكادت الجمعية التعاونية تكون قائمة على خدمة أعضائها الأقوياء بل يجب أن يكون النظام تعاونى موجه ينشأ عنه جمعيات تعاونية قوية ذات مركز عام وقيادة حازمة وخبراء فنيين فى التربية والتغذية والصحة — ثم التأمين على الماشية والتسليف عليها .

وإلى جانب ذلك يجب العمل على تنفيذ ما يأتى :

١ — الحد من الإسراف فى ذبح العجول البتلو الصغيرة وتشجيع تربيتها حتى يكتمل نموها، وقد درست وزارة التموين مشروعا لتربية هذه العجول يؤدى إلى إنتاج حيوانى ٧٠ ألف طن من اللحوم، أى أكثر من ضعف ما نستورده سنوياً من الماشية الحية، واللحوم المثلجة ـ ولكن يعارض فى تطبيقه بعض المختصين لاستحالة تطبيقه عملياً — ولكن ليس أقل من تربية العجلات الصغيرة التى تذبح خارج السلخانات وبذلك يزداد عدد الجاموس فى البلاد ، ويمكن التخلص من الكبير السن بذبحه، ويا حبذا لو أمكن أن يشمل مشروع ناصر للإصلاح الزراعى ذلك بدلا من توزيع العجلات الكبيرة — فيقوم الإصلاح بشراء العجلات فى سن أربعين يوما ويربيها إلى أن تعشر ثم يقوم بتوزيعها على المنتفعين وبذلك يكون قد ساهم فعلا فى زيادة الجاموس فى البلاد .

٢ — تشديد الرقابة لمنع ذبح الأناث أو العجول التى تزن أقل من الحد المقرر .

وينحصر العلاج السريع العاجل فى تشجيع استيراد الماشية واللحوم المثلجة، وتذليل عقبات المستوردين ، سواء من ناحية تسهيل وسائل النقل أو تذليل صعوبات النقد .

والبلاد تستورد من السودان حوالى ٥٠ ألف رأس سنوياً ويستطيع المستوردون توريد ضعف هذا العدد سنوياً .

وقد تقدم لوزارة التموين مشروعاً لاستيراد لحوم المواشى بعد ذبحها من السودان بالطائرة وقد ذكر مقدم الطلب ما يلى :

يأخذ منتجو الماشية فى كردفان ودارفور ٣ إلى ٤ جنيه كمعدل للحيوان فى الغابة ، ويتم التصدير من هذه المديريات إما بطريق سكة حديد ، ضيق مفرد ، من الأبيض ، أو على الأقدام ، وقدرة السكة الحديد للنقل وتسهيلات المياه فى طريق الماشية ، هى العوامل التى تحدد تصدير الماشية الحية . من هذه المديريات ويصل الإقليم المصرى من هذه المنطقة ٤ ألف رأس حية بالسكة الحديد والبواخر النيلية .

وتقدر تكاليف الماشية الحية المنقولة بالسكة الحديد تسليم القاهرة كما يأتى :

الرأس زنة ٣٤٠ كيلو تشترى من الغابة بسعر	٤	جنيه
رسوم (أتاوه)	٢	»
مصاريف النقل بالسكة الحديد والبواخر النيلية	٩	»
مصاريف ملاحظة وتغذية ورعاية لمدة شهرين	٤	»
نفوق أثناء المرور	١	»
	٢٠	

وتكون الماشية بعد وصولها إلى القاهرة بالسكة الحديد فى حالة تستدعى الشفقة، وتفقد على الأقل ٢٥ ٪ من وزنها الأصلى ، ويؤثر هذا النقص غالباً على طلب اللحم الذى لا يتقلص فقط ، بل ويتحول إلى أنسجة ليفية ، وتقل قيمته الغذائية فعندما يذبح الحيوان ، الذى يزن ٣٤٠ كيلو فى المرعى ويزن عند وصوله القاهرة ٢٥٥ كيلو — ويتتج فقط حوالى ٤٥ ٪ من اللحم بعظمه أو حوالى ١٢٠ كيلو — لذا فهو يبقى فى العادة شهراً بعد وصوله لتسمينه وتبعاً لقيود المحاجر يتم التسويق . وأثناء زيادتها فى الوزن لا تسترد حالتها الصحية التى كانت عليها فى الغابة .

ويمكن أن ينتج حيوان الغابة ٥٠ ٪ على الأقل من اللحم بعظمه أو حتى ٥٥ ٪ ، وعندما يتم الذبح فى الأبيض ، فإن صفات اللحم ستكون أفضل من صفات لحم الحيوان الذى ينقل فى ظروف سيئة بالسكة الحديد خلال شهرين — وسيزيد الناتج على ذلك عن ١٧٠ كيلو صافى مقابل ١٢٠ كيلو — وهذا يكسبنا ٥٠ كيلو من اللحم مما يجعلنا نفضل النقل الجوى على النقل البرى .

ومع هذا سوف يسير النقل الجوى للحم الطازج مع استمرار نقل الماشية الحية بالسكة الحديد ، وبذلك سيضيف مؤن إضافية للإقليم المصرى. وستكون قدرة نقل الشركة ٧٥ ألف رأس سنوياً ، تنتج ١٢٧٥٠ طناً من اللحم بعظمه توزع بالقاهرة فى حين أنما ينقل بالسكة الحديد ينتج ٩٠٠٠ طن فقط .

ويرد اللحم بعد الذبح بخمسة عشر دقيقة حتى يصل لمحلات الجزارين ، أى أن اللحم الذى سيذبح فى المساء سيكون معداً للبيع فى الصباح ، ولمنع إصابة اللحم

بالحشرات والتراب ستغطى اللحوم بقماش قطنى نظيف ، أو تلف بالورق بعد الذبح مباشرة وقبل دخولها لغرف التبريد .

ويطلب مقدم الطلب لذلك أسطول مكون من ثلاث طائرات ، يلزم لها اعتماد مبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه كرأس مال .

ويقدر أن المشروع يعطى دخل يومى قدره ١٠٠٠ جنيه لتباع اللحوم بالتسعيرة الجبرية .

ولكن بعد بحث هذا المشروع من عدة جهات وقف التمويل وإنشاء الخط الجوى عقبه فى سبيل تنفيذه .

واستوردت البلاد من ليبيا فى سنة ١٩٥٦ حوالى ٥٥٠٠٠ رأس من الضأن و ٩٠٠٠ رأس من الماعز و ٨٣٥٠ رأس من الجمال انخفض فى سنة ١٩٥٧ بما يعادل ٥٠٪ فيماعدا الجمال، وذلك بسبب صعوبة اجراءات الاستيراد والتمويل، ودخول بعض البلاد الاجنبية مشترية، بشروط أحسن من شروطنا، مع عدم وفاء التجار المصريين المتعاملين مع التجار الليبيين فى التزاماتهم — كما استورد من الصومال كميات لا تعتبر كبيرة نسبيا (٤٠٠٠ رأس سنويا) مع أنه من اغنى المناطق الغنية بالماشية البقرية والجمال وأرخصها سعراً — ويمكن زيادة الاستيراد بنسبة كبيرة إذا عملنا على تخفيف إجراءات الجمارك وتخفيض الرسوم ، مع تنظيم الملاحة بين موانى الصومال والسويس .

أما الاستيراد من البلاد الأوربية كيوغوسلافيا ورومانيا فقد ثبت أنه يمكن وبكميات كبيرة الا أن الأسعار مرتفعة .

ونستورد اللحوم المثلجة حاليا ، من الصين والهند والأرجنتين ، ويمكن للسوق أن تستوعب ما لا يقل عن ١٢,٠٠٠ طن ، إلا أن سعة الثلاجات فى الوقت الحالى لا تسع إلا ٨٥٠٠ طن — وبذلك سوف لا يزيد الإستيراد عن هذه الكمية حتى يتم إنشاء ثلاجات لتخزين اللحوم ، واخرى فى الأقاليم لتوزيعها .

وقد صدر قرار جمهورى بإنشاء هيئة عليا للتخزين تشرف الآن على إنشاء هذه الثلاجات .

وقد أدرج ضمن البرنامج الأول للتصنيع المبالغ اللازمة لإقامة ثمانى عشرة ثلاجة منها ثلاث ثلاجات كبيرة سعة ١٥٠٠ طن بكل من السويس والقاهرة والأسكندرية ، وخمس عشرة ثلاجة سعة ١٠٠ طن نصفها للحوم والنصف للخضر والفاكهة ، فيما عدا ثلاجة أسوان فسوف تتسع لـ ٢٠٠ طن وهى جميعا فى عواصم المحافظات وسوف يبدأ العمل فيها خلال عام ١٩٦١ ، كما أنشئت ثلاجة كبيرة بالسويس قارب العمل فيها على الانتهاء .

المواشى المستوردة :

يتم استيراد المواشى المستوردة حالياً بمعرفة الشركة العامة للتجارة الداخلية ، وهى مسعرة جبرياً بالنسبة للمواشى السودانية والصومالية فقط .

والبيان الموضح فى الصفحة المقابلة يوضح المستورد من الماشية بأنواعها إلى الإقليم المصرى من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٩ .

احتياجات البلاد لخمس سنوات مقبلة :

تحتاج البلاد سنويا لضعف استهلاكها من اللحوم لمقابلة الزيادة فى عدد السكان ورفع مستوى الاستهلاك من اللحوم — وهذا قد يكون متيسراً بالنسبة للاستيراد على أن تعمل وزارة الزراعة على توسيع المحاجر البيطرية بما يتناسب ومضاعفة استقبالها المواشى المستوردة — إنما يعتبر مستحيلا بالنسبة للحوم المحلية إلا لو أخذت الجهات المسئولة عن التربية سواء فى وزارة الزراعة أو الاصلاح الزارعى أو كليات الجامعة بوضع خطة سريعة للعمل على تنمية الثروة الحيوانية وساعدتها الحكومة فى التمويل دون تقتير .

النوع	سنة ١٩٥٤		سنة ١٩٥٥		سنة ١٩٥٦	
	المقدار / بكم	القيمة / جنيه	المقدار / بكم	القيمة / جنيه	المقدار / بكم	القيمة / جنيه
عجول	٦٤٨٨٠	٦٨٢٣	١٥٥٥١٠	٢٥٣٩٤	١٦٦٦٦٠	٣٤١٥٤
صغار البقر	٢٧٨٥٠	٣٣٢٠	١١٧٥٠	١٤١٦٦	٥٥٠٠	٢٦٠٥
ثيران وفحول	١٢٩١٧٠	٩٨٠٦	٦٩٢٧٥	٦١٢٨	٣٦٣٠٠	٧٨١٨
أبقار وثيران مخصية	١٥٢٢٤٠٨٨	٧٥٦٤٧٣	١٥٦٤٦٥٧٦	٨٣٩٦٠٠	١٩١٥٦٨٥٤	١٠٠١١٥٠
ضأن	١٤٤٦٠٦٥	٥٠٣٧٦٢	٢٥٤٨٦١٠	٢٣٤٠٦٧	١٥٠٨٥٤٥	١٦٢٢٧٥
ماعز	١٥٦٧٩٠	١٥٥٨٩	١٤٨٢٢٦	١٢٣٤٠	٢١٤٠٨٠	٢٤٢٦٦
جمال وأبعرة	٥٢٩٩٤٠٠	١٩٠١١٩	٢١١٢٥٠٠	٢٢٧١٨٤	٤٢٣٨٤٠٠	١٤٢٥٦٨
جمال رضع	١٦٦٠٠	١٤٦٨	٣٥٥٥٠	١٦٤٦	٧٩٤٠٠	٦٨٣٨
حيوانات أخرى	٧٨٢٨١	٩٩١٠	٤٥١٥٠	٦٣٤٨	١٢٣٦٠٠	١٣٩٦
الجملة	٢٢٤٤٣١٢٤	١٤٩٦٢٧٠	٢٠٧٧٣١٤٧	١٣٦٦٨٧٣	٢٥٥٢٩٣٢٩	١٣٨٣٠٧٠

النوع	سنة ١٩٥٧		سنة ١٩٥٨		سنة ١٩٥٩	
	المقدار / بكم	القيمة / جنيه	المقدار / بكم	القيمة / جنيه	المقدار / بكم	القيمة / جنيه
عجول	٧٩٦٠٠	١٠٠٥١	٤٠٢٤٠	٧٠٢٥	٢٢٤٨٧٥	٣٧١٩٦
صغار البقر	١٨٨٥٠	١٦٢٧	١٥٠	١٨	٧٦٢١٣١	١٥٠١٤١
ثيران وفحول	٢٦١٠٠	١٦٢٧	١١٧٠٥٠	٤٤٨٥	١٨٤٥٠	١٠٢٥
أبقار وثيران مخصية	٦٧٩٧١٢٤	١٠٩٥٥٠٧	١٢٥٩٦٣٧٥	٩٩٣٠٨٠	٤٣٥٧٣٧٠	٣١٦٠٨٠
ضأن	٧٢١٦٥٠	١٠٢٨١٤	١٨٣٩٠٨٦	٣١٤٧٢٧	٢٦٧٩١٦٥	٥٢٧٧٠٦
ماعز	٦١٢٣٥	٩١٨٢	١٢٢٣٩٠	٢٨٠٨٨	١٧٣٦٥٠	٤٠٢٨٢
جمال وأبعرة	٧١٤٥٢٠٠	٤٠٩٦٧٤	٣٤٨١٨٠٠	٢٤١٨٠١	٧٣٠٠٧٠٠	٤٩٨٨٩٥
جمال رضع	٢٢٤٠٠	٢٣٧٥	١٨٧٠٠	٢٨٧٤	١٠٣٧٠٠	١٦٧٢٥
الجملة	١٤٨٧٢١٥٩	١٦٣٢٨٥٧	١٨٢١٥٧٩١	١٥٩٢٠٩٨	١٥٦٢٠٠٤١	١٥٩٨٠٥٠

الطيور والدواجن :

لا يزال إنتاج الدواجن حتى الآن يعتمد على الأفراد من صغار المزارعين والفلاحين وهؤلاء يسلمون إنتاجهم إلى تجار الجملة الذين يقومون بالنقل إلى المدن لبيعها لتجار التجزئة .

ويعمل التجار على رفع الأسعار بحجة ارتفاع مصاريف النقل والشحن ، خاصة وأنه لا يوجد لهؤلاء التجار سجلات يمكن الاعتماد عليها .

وكما هو الحال فى اللحوم تستهلك البلاد من الدواجن كميات كبيرة ، ويزداد الاقبال عليها باستمرار بينما ينخفض الناتج المحلى منها سنويا .

وفيما يلى احصاء الطيور والدواجن :

النوع	بالطن	القيمة بالألف جنيه
دجاج بلدى	٢٤٢٩٨	٥٣٩١
رومى	٢٠٧٥	٤٧٥
أوز	٧٨٧٥	١٤١٥
بط	٥٨٣٩	٧٩٠
حمام منزلى وبرجى	٤٦٠٧	٩٢٨
أرانب	٧٧٥٨	١٨٨٥
الجملة	٥٢٣٨٢	١٠٧٨٤

ولذلك فإن الأسعار الجبرية غير مرعية، مع أنها تتناسب والتكلفة ، إنما تنافس الإنتاج المحلى وعجزه عن الوفاء بحاجة الإستهلاك يعتبر السبب الأساسى فى ارتفاع الأسعار — ولم تستورد البلاد إلى الآن دواجن من الخارج للاستهلاك على نطاق واسع ، إنما تم إستيراد ٥٩,٨٧٠ طن من الفراخ الرومى ، ١١٤,٨٨٥ طن من الفراخ مذبوحة ومثلجة من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٩ وبيعت للجمهور

بأسعار مناسبة لأسعار الدواجن المصرية . وقد نجحت التجربة ، لذلك سوف تتوسع الوزارة فى استيرادها .

وتقترح وزارة التموين لزيادة الإنتاج من الدواجن الحلول الآتية :

١ — يجب الاعتماد على مزارع الدواجن المركزة فى تموين المدن الرئيسية بالبلاد بحاجتها من الدواجن ، فتنشأ مزارع كبيرة متخصصة فى إنتاج الدواجن فى ضواحى المدن الكبيرة تموينها وذلك يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسينه، وتخفيض مصاريف التسويق والنقل والعبوات ، وتعتمد المدن الأمريكية الصناعية على هذا النوع من المزارع فى تموينها بالبيض والدواجن . وقد قام الإصلاح الزراعى بإنشاء مزرعة فى المرج وأخرى بمديرية التحرير ، كما قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء مزرعة بقها ، وكلها تدار بطريقة فنية ونرجو أن يزداد إنشاء هذه المزارع حتى تكثر من الإنتاج وتعمل على تحسينه .

٢ — تنظيم الاتجار فى الدواجن بإنشاء سوق لتجارة الدواجن على نظام سوق الجملة للخضر والفاكهة ، وذلك لسهولة إحكام الرقابة على الأسعار ، ومحاربة وسائل الغش ، وتحديد الوارد اليومى ، للقضاء على الأزمات التى يفتعلها التجار ، وتحديد صفة كل من تاجر الجملة والتجزئة .

٣ — استيراد الطيور من الخارج لتخفيف العبء على الانتاج المحلى وذلك بالتوصية لدى الهيئات البائعة باتباع تعاليم الاسلام عند الذبح .

٤ — تشجيع الأفراد على تربية الطيور المنزلية أو اعتمادهم على أنفسهم فى سد جزء مما يحتاجون اليه بدلا من الضغط على الأسواق .

٥ — تحسين طرق الانتاج المحلى وإنشاء معامل التفريخ الحديثة وتخفيض الرسوم الجمركية على ماكينات وأجهزة التفريخ المستوردة .

ولتوفير الدواجن للاسواق المحلية منعت الحكومة تصديرها إلا فى الحدود الضيقة للبلاد الشقيقة وبأعداد قليلة بقصد التربية — كما عملت على إصدار قرار بقانون بإعفاء مربى المواشى والنحل والدواجن ومعامل التفريخ من الضرائب إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

وتقدر احتياجاتنا بحوالى ٦٠ ألف طن سنوياً بفرض أن استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن ثابت ، من ذلك يتضح أن الإنتاج المحلى بطاقته الحالية لا يمكن أن يفى بحاجة الاستهلاك .

الألبان ومنتجاتها :

باستعراض حالة صناعة الألبان ومنتجاتها بالإقليم الجنوبى نجد أنها ما زالت فى طور بدائى، وأن المصانع الموجودة حالياً معظمها غير مرخص، باستثناء مصنع بالقاهرة وآخر بالإسكندرية أنشئا على طراز حديث ، ونظراً لتفرق هذه المصانع ولعدم وجود سجلات رسمية تبين إنتاجها وقدرتها الإنتاجية، فإنه من غير الممكن الوصول إلى بيانات تمثل حقيقة الإنتاج المحلى لمنتجات الألبان .

ولما كانت صناعة منتجات الألبان تقوم أساساً على اللبن الخام، الذى لو عرف مقدار الناتج منه وما يدخل بالتالى فى صناعة منتجات الألبان — لأمكن الوصول إلى بيانات تقديرية للإنتاج .

وقد لجأت معظم الجهات المعنية بالأمر إلى الطرق التقديرية فى حساب الإنتاج المحلى من اللبن الخام ومنتجاته منها :

١ — مصلحة الإحصاء العامة .

٢ — وزارة الصناعة .

٣ — لجنة التخطيط القومى .

٤ — إدارة التعبئة العامة .

٥ — وزارة الزراعة .

ومن ناتج الاتصال بهذه الجهات أمكن تقدير الإنتاج المحلى فى السنوات الخمس الماضية كما هو مبين فى الجدول التالى — وقد اتبع فى تقديره نفس الأسس التى تتبعها تلك الجهات :

الإنتاج	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
	طن	طن	طن	طن	طن
إجمالى إنتاج اللبن	١٣٠٩٠٧٦	١٣٦٤١٠٩	١٥٠٠٥١٩	١٥٥١٣٤٠	١٤٣١٦٦٧
لبن مخصص للشرب	٩٥٧٣٥	١٠٠٠٥٠	١٣٦٤٠٠	١٥٥١٣٤	١٥٥٠٢٥
إنتاج الزبد الطازج	٨٨٠٦	٩٣٩٠	١٠٢١٩	١١٤٦٨	٩٥١٨
إنتاج المسلى	١٤٧٢٨	٢٠١٧٥	٢٤٨٠٠	٣٩٩٠٤	٣٥٣٤٨
إنتاج الجبن الرومى	١٩٢٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٩٣٣	٣٣٧٢
إنتاج الجبن المطبوخ	٢٩٣	١٥٠	٣٦٠	٥٠٠	٥٧١
إنتاج الجبن الأبيض	٨٧٩٧٢	٩١٨٥٣	١٠٣٦٠٠	١٤٨٦٧٠	١٤٨٦٨٠
إنتاج الجبن القريش	٦٢٦٠٣	٦٦٨٤٤	١٠٤٣١٦	١١٥٠٠٠	٩٧٥٠٠

وبمقارنة هذه التقديرات السابقة بتقديرات الجهات السالفة الذكر ، ثبت عدم اتفاق جهتين فى تقديرهما ، بل كان التباين واضحاً وهذا يرجع إلى اختلاف النسب التى تسير عليها كل هيئة عند عمل التقدير .

وجميع هذه المنتجات تستهلك سنويا ولا يصدر منها إلا القليل لظروف خاصة وكان محدد لذلك ٢٠٠ طن جبنه بيضاء ثم منعت لجنة التموين العليا تصدير منتجات الألبان عند ما حاول المنتجون رفع أسعارها ، ثم أعيد هذا العام تخصيص حصة للتصدير للأقليم الشمالى فى حدود ٢٠٠ طن سنوياً . وقد تعرضت أسعار خامات الصناعة فى السنوات الأخيرة إلى الإرتفاع خصوصاً صفيح التعبئة وملح الصناعة وورق الزبدة والمنفحة وخام القصدير ، ولكن هذا الإرتفاع لا يبرر الإرتفاع المستمر فى ثمن لبن الشرب ومنتجات الألبان ، مما دعى وزارة التموين لتسعيرها فى ١١ / ١٠ / ١٩٥٢ ، ثم تعرضت تلك الأسعار للتعديل عدة مرات نتيجة للشكاوى المتعددة ، وأخيرا وبعد الدراسة رأت الوزارة إخراج الألبان ومنتجاتها من التسعيرة الجبرية فى ١٦ / ١ / ١٩٥٤ — ولم تتم تجربة التسعير لمدة أكثر من عام ثبت فشلها

خاصة لصعوبة الوصول إلى التكاليف الحقيقية لإنتاج اللبن الخام لأسباب عدة منها :

١ — إستخدام ماشية اللبن فى الأعمال الزراعية مما يتعذر معه تقدير ما يخص وحدة إنتاج اللبن فى تكاليف التغذية والخدمة والكلافه .

٢ — تغذية ماشية اللبن على مخلفات المزرعة مما يتعذر معه تحديد ثمنها .

٣ — إختلاف طريقة التغذية ومواد العلف من مربى لآخر مما يتعذر معه تقدير تكلفة إنتاج اللبن الخام ، وبالرغم من تصنيع العلف فإن المربى والفلاح لايزالان يحجمان عن استعمال هذه العلائق الموحدة ، وما زالا يستعملان الكسب منفرداً رغم مافى ذلك من إسراف وتكلفة وسوء تغذية .

لذلك لجأت الوزارة إلى تسعيرها وديا بقدر الإمكان على مدار السنة .

كما قامت وزارة الصناعة بتسعير بعض منتجات الألبان عندما وجدت أن بعض المصانع يرفع أسعاره من وقت لآخر دون سبب جدى يستدعى ذلك .

ولقد ابتدأ الوعى يزداد لدى الأفراد فى استهلاك اللبن طازجاً أو مصنعا ، رغم أن مقرر الفرد فى البلاد منها ما زال ضئيلا بالنسبة للبلاد الأخرى كما يتبين من الأرقام التالية : —

الدولة	جميع صور منتجات الألبان بالكيلوجرام للفرد فى السنة	الدولة	جميع صور منتجات الألبان بالكيلوجرام للفرد فى السنة
الولايات المتحدة	٢٨٦	إيران	٨٤
هولندا	٢٢٠	الهند	٧٥
انجلترا	٢١٣	باكستان	٧٣
فرنسا	١٣٧	الإقليم المصرى	٥٥
سوريا ولبنان	٨٦	—	—

لذلك عملت وزارة التموين على استيراد ما يكفى حاجة البلاد من الألبان ومنتجاتها. وكان الإستيراد فى السنوات الأخيرة للألبان ومنتجاتها كما يلى بالطن :

سنة ١٩٥٥ — ٤٨١٣ طن	سنة ١٩٥٧ — ٢٨٥٠ طن
سنة ١٩٥٦ — ٣٧٦٧ طن	سنة ١٩٥٨ — ٢٦٢٧ طن

أى أن كميات الإستيراد تقل سنة عن أخرى وذلك لظروف مختلفة أحاطت بالبلاد سواء من قلة النقد الأجنبى ، وحاجة التصنيع إليه ؛ أو منع استيراد بعض الأصناف التى لها مثيل فى الإنتاج المحلى كالجبن المطبوخ والمسلى والجبن الأبيض تشجيعاً للصناعة المحلية ، مع أن هـذا النقص فى الاستيراد لم يقابله زيادة فى الإنتاج المحلى .

الاستهلاك السنوى لمنتجات الألبان :

لا يمكن الوصول إلى إحصائيات لمجموع الاستهلاك السنوى من منتجات الألبان المختلفة بحيث يمكن الاعتماد عليها فى رسم سياسة الإنتاج أو الاستيراد ، إنما يقدر المستهلك سنوياً بإضافة الكميات المستوردة من منتجات الألبان سنويا إلى الإنتاج المحلى المقرر ثم يخصم المصدر . ولزيادة الإنتاج نقترح الآتى : —

أولا : ضرورة تركيز كل من منتجات الألبان بصورة تعاونية فى المنطقة التى تناسبها فمثلا :

الجبن الأبيض فى مناطق دمياط — كفر الشيخ — طهطا — الفيوم — بنى سويف .

الجبن الرومى فى مناطق دمياط — الدقهلية — المنوفية — الإسكندرية .

لبن الشرب فى مناطق الجيزة — القليوبية — البحيرة — القاهرة — الاسكندرية (أى حول المدن الكبرى) .

وهذا سيعمل على توحيد صفات الإنتاج ، ويمنع المضاربة غير المشروعة فى أسعار الخامات وبالتالى أسعار البيع .

ثانياً : زيادة إنتاج اللبن المبستر للقضاء على طبقة وسطاء اللبن السائل — مع تدعيم ذلك بتحريم تداول اللبن غير المبستر فى المدن الكبرى عند توفره بهذه المدن

وهذا سوف يؤدى إلى خفض أسعار لبن الشرب علاوة على الناحية الصحية ، ويضاف إلى ذلك فى حالة إنتاج لبن مبستر (معدل ٣ ٪) الاستفادة بنسبة من الدهن حوالى ٢,٥ ٪ يمكن تحويلها إلى زبد مبستر فى حدود كمية تبلغ ٤٨٠٠ طن سنوياً (فى حالة إقامة مصانع البسترة طبقاً لبرنامج السنوات الخمس بوزارة الصناعة ووزارة الإصلاح وشركة مصر للألبان) .

ثالثاً : العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج عن الطريق الآتى :

(١) إعفاء منتجى الألبان المرخص لهم من ضريبة إنتاج السلع مما يشجع المصانع غير المرخصة على ترخيص مصانعهم للاستفادة من هذه الميزة .

(٢) توفير الخامات اللازمة المستوردة بكميات كبيرة لمنع إحتكار بيع كمياتها المحدودة بأسعار خيالية .

(٣) تخفيض الرسوم الجمركية على الخامات المستوردة اللازمة لصناعة الألبان .

رابعاً : مضاعفة إنتاج اللبن الخام عن الطريق الآتى :

(١) تشجيع إستيراد البقر ذى الإدرار العالى كالفريزيان .

(٢) إستيراد طلائق ممتازة للتربية مع تحسين الجاموس .

(٣) استبدال قطيع البقر المحلى ذى الإدرار المنخفض بقطيع الفريزيان تدريجياً .

(٤) تشجيع إنتاج اللبن بمزارع تعاونية تشرف عليها الدولة بالتوجيه والإرشاد .

(٥) توحيد تغذية ماشية اللبن وتحديد تكاليف التغذية .

(٦) تربية عجلات الجاموس بدلا من ذبحها خارج السلخانات .

(٧) إنشاء مكاتب إنتاج ، بمناطق الإنتاج المختلفة ، تقوم بمراقبة التصنيع بحيث لا تخرج هذه المنتجات إلا بعد التأكد من تطبيق قانون المواصفات بعد التحليل ، مقابل رسم إنتاج يفرض على وحدة الوزن أو التعبئة ، وهذا سوف يتيح دخلا للدولة يغطى مصاريف إنشاء هذه المكاتب ، علاوة على القضاء

على التلاعب بالمواصفات ، على أن تلحق بوزارة الزراعة أو الصناعة كما هو متبع بالإقليم الشمالى وبعض الدول الأخرى .

(٨) تطبيق القوانين والقرارات الخاصة ببيع الألبان ومنتجاتها والرقابة على مصانع الجبن وضرورة ترخيصها وغلق غير المرخص منها حتى يكون ذلك حافزاً على تحسين الأنواع وإقبال الأفراد على الإستهلاك ، والقضاء على المنافسة غير المشروعة بين المصانع غير المرخصة والمرخصة .

وإلى أن يتحقق ذلك لا مناص من الزيادة فى احتياجات البلاد من الألبان ومنتجاتها فى الخمس سنوات القادمة إذا أخذ فى الاعتبار زيادة عدد السكان سنوياً وما يتبعها من الزيادة فى الاستهلاك علاوة على ازدياد الوعى العام لاستهلاك اللبن الطازج ومنتجات الألبان ، وذلك بأحد سبيلين :

إذا فرض احتمال زيادة الوعى فى استهلاك الألبان ومنتجاتها بنسبة ١٠ ٪ سنوياً ، فإن نصيب الفرد سيزيد بعد خمس سنوات بنسبة ٥٠ ٪ أى يصبح ما تحتاجه الفرد من اللبن الخام فى عام ١٩٦٤ حوالى ٩٣ كيلو جراماً سنوياً . وباعتبار أن عدد السكان سيصبح فى ١٩٦٤ حوالى ٢٦ مليون نسمة فإن الإقليم الجنوبى سيحتاج إلى لبن خام يقدر بحوالى ٢٤١٨٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٤ .

ولذلك يجب العمل من الآن على :

(ا) تربية الأبقار ذات الادرار العالى .

(ب) زيادة الرقعة المزروعة كغذاء للماشية .

(حـ) تحسين الإنتاج المحلى من ناحية الادرار برفع الكفاءة الإنتاجية للماشية المحلية .

وإلى أن تصل الدولة بالإنتاج المحلى لدرجة الإكتفاء الذاتى على المدى البعيد ، فإن سد إحتياجات البلاد المطلوبة عن طريق إستيرادها من الخارج فى حدود كميات سنوية تقدر كالآتى ، بإعتبار ما أستورد فى سنة ١٩٥١ أساساً للقياس :

الصنف	الكمية بالطن
لبن محفوظ مجفف ومكثف	٢٢٥٠
زبد طازج ومسلى	١٠٠٠
جبن قشقوال وغيرها عدا المطبوخ	٥٥٠٠
المجموع	٨٧٥٠

وبتطبيق هذه السياسية من ناحية الإنتاج والإستيراد ، فان البلاد بعد خمس سنوات لن تعانى عجزاً فى الاستهلاك ، كما أن هذا سيؤدى إلى خفض الأسعار إلى الحد المناسب .

ضرع بقرة فريزيان